

Distr.: General
19 July 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق
الإنسان الحالات والتقارير المقدمة من المقررين
والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاصة المعنية بحالة حقوق
الإنسان في بيلاروس، أنيس مارين، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/150

140819 080819 19-12348 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أنيس مارين، هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٨. وهذا هو أول تقرير تقدمه إلى الجمعية العامة. وتركز في هذا التقرير على الظروف الهيكلية التي تعوق إجراء الانتخابات في بيلاروس وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتبرز المقررة الخاصة كيف أن القوانين والممارسات ما زالت تحد من تمتع الناخبين الكامل في بيلاروس بالحقوق المدنية والسياسية. وتشير النتائج التي خلصت إليها المقررة الخاصة إلى أنه لم يتم إحراز تقدم كاف في الإصلاحات الانتخابية وأنه ما زالت هناك قيود على الحريات الأساسية. وقبل قدوم موعد الدورة الانتخابية المقبلة، تشير المقررة الخاصة إلى عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة في العمليات الانتخابية. واستناداً إلى ما توصلت إليه من نتائج، فإنها تقدم توصيات إلى حكومة بيلاروس والمجتمع الدولي.

المحتويات

الصفحة

٤		أولا - مقدمة
٤		ألف - موجز تنفيذي
٤		باء - المنهجية
٥		ثانيا - الإطار القانوني الدولي
٨		ثالثا - الانتخابات السابقة
١١		رابعا - الانتخابات المقبلة
١٤		خامسا - حالة الحريات الأساسية قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي ستجرى في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠
١٤		ألف - حرية الرأي والتعبير، وحرية وسائل الإعلام
١٨		باء - حرية تكوين الجمعيات
٢٠		جيم - حرية التجمع السلمي
٢٥		سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

ألف - موجز تنفيذي

١ - أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في قراره ١٣/٢٠. استناداً إلى تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/20/8). وطلب المجلس إلى المكلف بتلك الولاية أن يقدم إليه وإلى الجمعية العامة تقريراً كل سنة. وجدد المجلس الولاية سبع مرات، منذ ذلك الحين، لمدة سنة واحدة في كل مرة، كان آخرها في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩. وهذا هو أول تقرير يقدم إلى الجمعية العامة منذ أن تولت المقررة الخاصة الحالية، أنيس مارين، مهامها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٢ - لقد شهدت بيلاروس، على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، فترات ذات طابع دوري من التدهور الخطير في حالة حقوق الإنسان، كانت ترجع عادة إلى أحداث سياسية أو اجتماعية كبرى. وعلى نحو أكثر تحديداً، ظلت الانتخابات تشكل عاملاً محفزاً لانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. ويحتمل حدوث المزيد من التدهور مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

٣ - واثبتت الطريقة التي أجريت بها الانتخابات في الماضي لعدم امتثالها للمعايير الدولية. وقد دعت الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية الأخرى الحكومة مراراً إلى معالجة أوجه القصور وتنفيذ إصلاحات. ورغم ذلك، ما زال يتعين تنفيذ معظم تلك التوصيات. ويعني عدم إجراء إصلاح جوهري أن الهيكل القانوني والمؤسسي لإجراء الانتخابات ما زال يفضي إلى ممارسات تقوض نزاهة العمليات الانتخابية. ويدل تردد الحكومة في تنفيذ التوصيات على عدم وجود استعداد لضمان تهيئة ظروف تتسم بالتعددية والشفافية لإجراء الانتخابات.

٤ - وما زالت البيئة القانونية والمؤسسية الأوسع نطاقاً معادية للآراء المنشقة ومقيدة للحقوق المدنية والسياسية دون داع. وقد أبرز التقرير السابق للمقررة الخاصة (A/HRC/41/52) القيود غير المتناسبة والتمييزية المفروضة على حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات. ولهذه القيود تأثير سلبي على المجتمع المدني وهي مثار قلق بالغ، بالنظر إلى أن احترام الحريات الأساسية أمر جوهري في العمليات الانتخابية. ولا تحمل التطورات السلبية الأخيرة التي شهدتها وسائل الإعلام ما يبشر بتحقيق أي تحسن في الحالة.

٥ - وتود المقررة الخاصة، قبل قدوم موعد الدورة الانتخابية المقبلة، الإشارة إلى عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة في العمليات الانتخابية. فهي تؤمن بضرورة دراسة الوضع الحالي من أجل فهم ما إذا كان هناك استيفاء للشروط المتعلقة بإجراء انتخابات وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والسماح للمواطنين بالتمتع الكامل بحقوقهم في المشاركة في الشؤون العامة.

باء - المنهجية

٦ - تلتزم المقررة الخاصة بالعمل وفقاً لمبادئ الاستقلال والنزاهة والموضوعية، على النحو المنصوص عليه في مدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وهي ترغب في المشاركة على نحو بناء والتعاون مع جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الحكومة، وتشعر بخيبة أمل

لعدم تلبية طلبها زيارة بيلاروس، الذي أرسل إلى الحكومة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتأسف لنية الحكومة البادية مواصلة سياستها القائمة على عدم الاعتراف بهذه الولاية وعدم التعاون معها، إذ تعتقد المقررة الخاصة أن هناك مجالاً لإجراء حوار بناء.

٧ - وعلى غرار ما حدث في الماضي، استندت المقررة الخاصة في تقريرها إلى مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك المعلومات المفتوحة المصدر مثل البيانات الحكومية والوثائق الرسمية والمقالات الإخبارية المتاحة للجمهور، وكذلك المعلومات المقدمة من منظمات المجتمع المدني وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والسلك الدبلوماسي.

٨ - وتركز المقررة الخاصة في هذا التقرير على مسائل حقوق الإنسان الأكثر صلة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة. وينبغي أن يقرأ التقرير بالاقتران مع التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/41/52)، الذي تضمن لمحة عامة عن آخر التطورات.

ثانياً - الإطار القانوني الدولي

٩ - وفقاً للمعايير الدولية، لا يجوز أن تُستمد سلطة الحكومات إلا من إرادة الشعب، معبراً عنها بإجراء انتخابات نزيهة وحرّة تجرى دورياً (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٥). وتفصح الانتخابات "النزيهة" عن إرادة الشعب المعبر عنها بحرية وتفعلها، بما في ذلك ما يتعلق بنقل السلطة. والهدف من إجراء الانتخابات دورياً هو كفالة أن تواصل سلطة الحكومة التعبير عن تلك الإرادة. لذلك ينبغي إجراء الانتخابات في فترات لا تكون أكثر تباعداً مما ينبغي (CCPR/C/21/Rev.1/Add.7، الفقرة ٩). وفي حالة الانتخابات "الحرّة"، يمتلك جميع الأشخاص الذين يحق لهم الاقتراع الحق في التسجيل والإدلاء بأصواتهم، واتخاذ قرارهم دون أي ضغوط أو تدخل. وتعني حرية اتخاذ قرار مستنير لزوم تمكين الناخبين من تكوين رأيهم بصورة مستقلة دون التعرض للعنف أو التهديد باستخدام العنف، أو الإكراه، أو الإغراء، أو محاولات التدخل بالتلاعب مهما كان نوعها (CCPR/C/21/Rev.1/Add.7، الفقرة ١٩).

١٠ - والتعددية أساسية لمنح الناخبين خياراً حقيقياً، وكذلك الشفافية في جميع مراحل العملية الانتخابية (A/HRC/26/30 و A/68/299). ومن أجل إجراء الانتخابات بنزاهة وحيادية، ينبغي أن تنشئ الدول سلطة انتخابية مستقلة. ويجب ضمان سرية الاقتراع وأمن عملية التصويت ونزاهتها، بطرق من بينها التدقيق المستقل لعملية التصويت وفرز الأصوات، فضلاً عن إتاحة سبل المراجعة القضائية والانتصاف (CCPR/C/21/Rev.1/Add.7، الفقرة ٢٠).

١١ - وترد في عدة صكوك دولية التزامات واضحة تتعلق بإجراء انتخابات نزيهة ودورية وحرّة. فالمادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على الحق في المشاركة في الحكومة إما مباشرة أو عن طريق ممثلين، والحق في تقلد الوظائف العامّة على قدم المساواة، وضرورة أن تُستمد الشرعية من إرادة الشعب. ويشدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الحق في التصويت والانتخاب (المادة ٢٥ ب)).

١٢ - ويتعين على الدول أن تكفل تمتع كل مواطن بالحق في المشاركة في الانتخابات، وأن تتيح له فرصة المشاركة فيها، سواء كناخب أو كمرشح، على قدم المساواة (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية، المادة ٢٥ (ب)). ويجب أن تستند القيود المفروضة على الحق في الترشح للانتخابات وفي التصويت إلى معايير موضوعية ومعقولة (انظر CCPR/C/21/Rev.1/Add.7، الفقرتين ١٤ و ١٥). وترد الأحكام المتعلقة بعدم التمييز في الصكوك الدولية الأخرى فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة على قدم المساواة مع الرجل (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ٧)، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامّة على قدم المساواة مع الآخرين (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٢٩).

١٣ - ويرد شرط إجراء الانتخابات دورياً صراحة في عدة صكوك، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢١ (٣))، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٢٥ (ب)). ورغم أن تلك الأحكام لا تنص على جدول زمني محدد لإجراء الانتخابات بصورة دورية، ينبغي أن تُفهم أنها تترك سلطة تقديرية محدودة للحكومات لتغيير الجدول المقرر. وبموجب العهد، لا يمكن أن يسوّغ تغيير الجدول الزمني للانتخابات إلا حالات الطوارئ أو الحالات غير العادية (المادة ٤-١).

١٤ - وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، المنصوص عليها في المواد ١٩ و ٢١ و ٢٢، على التوالي، من العهد، هي عناصر أساسية لازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وهذه الحريات الأساسية، بتمكينها الأفراد من النقاش واتخاذ قرارات مستنيرة والتعبير عن إرادتهم بحرية، تصبح دعامة المجتمع الصلبة. ومن شأن تقييدها أن يكون له تأثير حتمي على إنشاء الأحزاب السياسية وعلى الحملات السياسية والتجمعات الانتخابية والنقاش السياسي العام، وهو ما يؤثر على جودة عملية الانتخابات ونتائجها.

١٥ - وإذا أُريد أن يتمتع الناس بكامل حرياتهم الأساسية، فلا ينبغي أن يشعروا أنهم مهددون عند ممارستها. والترهيب يمكن أن يتخذ عدة أشكال، وهي: تثبيط الأفراد عن المشاركة في الحياة العامة، أو تقييد المشهد الإعلامي، أو الحظر التعسفي للمظاهرات السلمية أو، على عكس ذلك، فرض العضوية الإلزامية في الأحزاب السياسية أو المشاركة الإجبارية في المظاهرات.

١٦ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للحريات الأساسية لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية في العملية الانتخابية: الناخبون والمرشحون ومنظماتهم السياسية ووسائل الإعلام (A/HRC/26/30، الفقرة ١١). وينبغي أن يتمكن الناخبون من الحصول على معلومات عن مختلف المرشحين وبرامجهم، وأن يعبروا عن إرادتهم دون ضغوط أو ترهيب. وينبغي أن يكون المرشحون قادرين على تنظيم أنفسهم، وإطلاق الحملات ونشر برامجهم، بطرق منها وسائل الإعلام. وينبغي أن تكون هذه الوسائل قادرة على توعية الجمهور بالعملية الانتخابية والمرشحين المختلفين والتحقيق في المسائل المثيرة للجدل. وينبغي الاعتراف بالدور المشروع والحيوي للمجتمع المدني فيما يتعلق بالمشاركة في الشؤون العامة. وينبغي احترام استقلال وتعددية هذه الجهات الفاعلة وحمايتها ودعمها، وينبغي ألا تقيد الدول دون مبرر قدرة هذه الجهات على مناقشة المسائل أو إثارة تساؤلات بشأنها أو التعبير عن انتقاداتها (A/68/299، الفقرات ٤٣ و ٤٧ و ٤٩).

١٧ - ولا يمكن أن يعبر الناخبون عن إرادتهم في حالة قمع حرية الرأي والتعبير. فالتدفق الحر للأفكار والدعوة لها مبدأ أساسي في المجتمعات الديمقراطية، وهو ما يتيح للمرشحين إيصال برنامجهم إلى الناس و يتيح للناس نقل تطلعاتهم وتوقعاتهم إلى المرشحين. ولتوافر المعلومات والقدرة على مناقشة الآراء ومعارضتها وتحديدها علناً أهمية خاصة في أوقات الانتخابات. ويجب أن تستجيب القيود التي يمكن فرضها

لشروط محددة ينص عليها القانون الدولي وتعتبر ضرورية إما لمناصرة حقوق الآخرين أو سمعتهم أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٩ (٣)). وفي سياق الانتخابات، ينبغي أن ترتفع عتبة تحديد الحاجة إلى فرض قيود، لأن القيود المفروضة على حرية التعبير من شأنها حتماً أن تثير شكوكاً حول شرعية أي عملية انتخابية.

١٨ - وترتبط حرية الرأي والتعبير ارتباطاً وثيقاً بحرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، ومن ثم دور وسائط الإعلام. وتقوم وسائط الإعلام، سواء على شبكة الإنترنت (بما في ذلك أصحاب المدونات الإلكترونية)، والإعلام المطبوع والإذاعة والتلفزيون أو غيرها، بدور رئيسي في توفير المعلومات الانتخابية. وهي أيضاً بمثابة المنبر الرئيسي الذي يستخدمه المرشحون للترويج لأفكارهم وأداة للإشراف على العملية الانتخابية. ومن هنا تأتي أهمية وسائط الإعلام الحرة، والحاجة إلى حماية الصحفيين والمدونين، والحيلولة دون تدخل الدولة في المحتوى الإعلامي، وضمان وجود طائفة واسعة من المصادر الإعلامية والمعايير المهنية الرفيعة في الإبلاغ عن المعلومات (CCPR/C/GC/34، الفقرة ٢٠).

١٩ - وحرية التجمع عنصر أساسي في الحملات الانتخابية حيث تتيح للمرشحين مقابلة مؤيديهم والتواصل مع الناخبين المحتملين. وهي تمكن الناس أيضاً من الاحتجاج السلمي على الانتخابات التي يعتبرونها غير مشروعة أو تشوبها مخالفات. ويشكل التعبير عن عدم الرضا عن طريقة إجراء الانتخابات أو نتائجها جزءاً من الممارسة الديمقراطية. ومهما كانت الأسباب التي تدفع الناس للاحتجاج، ينبغي للدول ألا تكتفي بالسماح لهم بذلك، بل أن تقبل أيضاً واجبها الصريح وهو كفالة أمن المتظاهرين (A/68/299).

٢٠ - وتضمن حرية تكوين الجمعيات إمكانية تشكيل أحزاب سياسية تكفل التعددية والمنافسة السياسية وتشكل جوهر العملية الانتخابية. ويجب أن تتوافر لأي فرد أو جماعة تسعى إلى تأسيس حزب سياسي القدرة على القيام بذلك، على أساس المساواة أمام القانون. وينبغي ألا يحايي أحد أو يضار بلا مبرر في هذه المساعي، ويجب أن تُطبق الأنظمة بطريقة موحدة (A/68/299، الفقرتان ٣٣ و ٣٨). وفي أوقات إجراء الانتخابات، تعمل المنظمات والأحزاب السياسية بمثابة حلقة وصل بين الأفراد وأولئك الذين يهدفون إلى تمثيلهم بطرح شواغلهم للنقاش. ويؤدي بعض المنظمات أيضاً دوراً خاصاً بقيامها برصد الانتخابات والتحقق من إجراءاتها وفقاً للمعايير الدولية.

٢١ - والتمتع بالحريات الأساسية هو الذي يشكل المجتمعات ويمنحها القدرة على التعامل مع تعدد الآراء. ومن المحتمل أن يؤدي الانتهاك المتكرر لتلك الحريات إلى تراجع مقدار التمسك بها خلال الفترات الانتخابية. وهذه الانتهاكات التي تحدث أثناء الانتخابات تمثل في كثير من الأحيان تصعيداً لاتجاهات قائمة من قبل. بيد أن بالإمكان، في بعض الأحيان، ملاحظة حدوث بعض التحسن قبل الانتخابات أو خلالها بسبب زيادة مستوى الرقابة التي تمارسها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ومنها الجهات المعنية بمراقبة الانتخابات، على سبيل المثال. ولتقييم الحالة بموضوعية، يجب أن تدرس الحالة العامة للحريات الأساسية، وأن تؤخذ في الحسبان أيضاً فترات ما قبل الانتخابات وما بعدها.

ثالثاً - الانتخابات السابقة

٢٢ - تعهدت بيلاروس، بتأييدها وثيقة اسطنبول لعام ١٩٩٩ الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (المنظمة)، بإجراء الانتخابات وفقاً لالتزاماتها بموجب معايير المنظمة، وبتابعة التقييمات والتوصيات الصادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة (المكتب)^(١). وجدد المكتب التأكيد، في تقريره النهائي الصادر عقب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦، على أوجه القصور المحددة سابقاً والتي شملت عدم توازن لجان الانتخابات، وخضوعها الشديد لنفوذ السلطة التنفيذية، وانعدام الشفافية؛ والقيود غير المبررة المفروضة على حقوق الترشح؛ وانعدام الضمانات الإجرائية للتصويت المبكر، والتصويت، وفرز الأصوات، وتصنيفها؛ والقيود التي لا مسوغ لها المفروضة على حقوق المراقبين؛ وعدم كفاية حل المنازعات الانتخابية. ولاحظ المكتب أيضاً اتجاهها نحو الإفراط في تفسير شكليات القانون، فكل ما لم يخوله القانون صراحة فهو محظور. وقد دعا المكتب إلى تفسير القانون وتطبيقه على نحو يكفل إقامة ميدان للمنافسة المتكافئة، والتنافس الحقيقي، ولتعبير الناخبين عن إرادتهم بحرية، ونزاهة العملية الانتخابية^(٢).

٢٣ - واستناداً إلى معلومات واردة من الجهات المعنية على الصعيدين المحلي والدولي، لا يسع المقررة الخاصة أن تفيد باتخاذ تدابير ذات شأن لتنفيذ التوصيات التي قدمها المكتب سابقاً. ولأن بعض المسائل الإجرائية الرئيسية التي نشأت عند تنظيم الانتخابات السابقة في بيلاروس مهمة لتيسير إجراء الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية، تود المقررة الخاصة التذكير ببعض المشاكل الرئيسية.

٢٤ - يرتبط الحق في التصويت ارتباطاً وثيقاً بتسجيل الناخبين الذي يجب أن يتم بطريقة فعالة ومحيدة وغير تمييزية ودقيقة. وفي بيلاروس، يحول غياب سجل مركزي للناخبين دون إمكانية التحقق من تعدد عمليات التسجيل، في حين أن إمكانية تسجيل الناخبين حتى يوم الانتخابات لا تحول دون احتمال التصويت المتعدد^(٣). فمن الأهمية بمكان تحري الشفافية في وضع قوائم الناخبين وتسجيل الناخبين من أجل كفالة عدم حرمان ناخبين مؤهلين من حقهم وحماية قوائم الناخبين من التلاعب. ويوصى بإتاحة سجلات الناخبين لعموم الجمهور، ولكن الاطلاع على قوائم الناخبين في بيلاروس محدود^(٤).

٢٥ - وبموجب المادة ٥٣ من قانون الانتخابات في بيلاروس، بإمكان الناخبين الذين لا يستطيعون التصويت شخصياً في دائرتهم الانتخابية يوم التصويت أن يصوتوا قبل خمسة أيام كحد أقصى من يوم الانتخابات. وأثيرت سابقاً شواغل بشأن عدم كفاية الضمانات القانونية في تطبيق الترتيبات المتعلقة

(١) ترد التوصيات في التقارير النهائية لبعثات مراقبة الانتخابات الموفدة لمراقبة الانتخابات البرلمانية في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٦، والانتخابات الرئاسية في الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥. متاح على الموقع www.osce.org/odihr/elections/belarus.

(٢) Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), *Republic of Belarus Parliamentary Elections 11 September 2016 OSCE/ODIHR Election Observation Mission Final Report* (Warsaw, OSCE, 2016), p. 6. Available at www.osce.org/odihr/elections/287486?download=true.

(٣) لهذا السبب، يوصى في التقرير التفسيري لمدونة الممارسات الجيدة في مجال الانتخابات التي وضعتها لجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا في عام ٢٠٠٢، بأنه "لا ينبغي السماح لمراكز الاقتراع بتسجيل الناخبين في يوم الانتخابات نفسه" (الفصل الأول، الفرع ١-٢، الفقرة ٧'٤).

(٤) ODIHR, *Republic of Belarus Parliamentary Elections*, p. 9 (الحاشية ٢).

بالتصويت المبكر، لكن التوصيات التي تدعو إلى الحد من هذه الممارسة وتحسين تنظيمها لم تنفذ بعد^(٥). فينبغي أن يكون التصويت المبكر تديراً استثنائياً، لكنه أصبح واسع النطاق في الممارسة العملية. وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة المنظمة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أدلى ٣١ في المائة من الناخبين بأصواتهم قبل يوم الانتخابات. وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة المنظمة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بلغت هذه النسبة ٣٦ في المائة^(٦).

٢٦ - والتصويت ليس إلزامياً في بيلاروس، لكن في الانتخابات السابقة، كان موظفو الخدمة المدنية والمجندون والطلبة وعمال المصانع يشجعون بشكل منهجي على التصويت المبكر في مجموعات، غالباً تحت إشراف مديريهم، وفي بعض الأحيان كانوا يجبرون ضمناً على ذلك^(٧). ويمكن أن يُرى ذلك وسيلة لزيادة إقبال الناخبين على مراكز الاقتراع المنشأة في المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات العامة. وفي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦، حدد مراقبون مستقلون، من مجموعة المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل انتخابات حرة، حالات إجبار الأشخاص على التصويت في ١٨ في المائة من مراكز الاقتراع التي راقبوها فيها التصويت المبكر^(٨).

٢٧ - وفي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦، أظهر رصد وسائل الإعلام أن وسائل الإعلام الحكومية لم تخصص إلا تغطية إعلامية محدودة للحملة الانتخابية والمرشحين، ومن ثم قلّصت فرص الناخبين في اتخاذ خيارات مستنيرة^(٩). وفي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، لاحظ مراقبو المكتب أن وسائل الإعلام الإذاعية والمطبوعة وفرت تغطية أكبر لشاغل المنصب، وهو ما دفعهم إلى التشكيك في حياد وسائل الإعلام واستقلاليتها^(١٠). وعلاوة على ذلك، خلال فترة التصويت المبكر، أظهرت المنافذ الإخبارية المشاهير وكبار المسؤولين عند الإدلاء بصوتهم وهم يصرحون بدعمهم للبرنامج السياسي لشاغل المنصب^(١١).

٢٨ - وتعتبر المراقبة المحلية والدولية للانتخابات ممارسة جيدة، وقد دأبت بيلاروس على توجيه دعوات إلى المراقبين الدوليين في الوقت المناسب وتقديم تسهيلات لأداء عملهم. بيد أن المراقبين المستقلين المحليين للانتخابات واجهوا عراقيل وقيوداً في الانتخابات السابقة^(١٢). وأُتهم المراقبون المحليون الأكثر نشاطاً بالتدخل في العملية الانتخابية أو بعرقلة عمل لجان الانتخابات، ويعد ذلك جريمة بموجب القانون الجنائي (المادة ١٩١).

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٦) Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), *Republic of Belarus Presidential Elections 11 October 2015 OSCE/ODIHR Election Observation Mission Final Report* (Warsaw, OSCE, 2016), p. 6.

.Available at www.osce.org/odihr/elections/belarus/218981?download=true

(٧) ODIHR, *Republic of Belarus Parliamentary Elections*, p. 21 (الحاشية ٢).

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٩) ODIHR, *Republic of Belarus Parliamentary Elections* (الحاشية ٢).

(١٠) ODIHR, *Republic of Belarus Presidential Elections*, p. 17 (الحاشية ٦).

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٢) Human Rights Defender for Free Elections, *Analytical report*, 2016. Available at

http://spring96.org/files/misc/analytical_report_en.pdf, p. 5

٢٩ - وينبغي أن يشرف على العملية الانتخابية سلطة انتخابية مستقلة من أجل كفالة إنصافها ونزاهتها وسيرها وفقاً للالتزامات الدولية (CCPR/C/21/Rev.1/Add.7، الفقرة ٢٠). بيد أن الممارسة تبين أنه في مؤسسات الدولة في بيلاروس، ولا سيما السلطة التنفيذية، يُمارَس نفوذ لا مسوغ له على تشكيل إدارة الانتخابات وسير عملها^(١٣). ويعين الرئيس ستة أعضاء من أعضاء اللجنة المركزية للانتخابات الإثني عشر، وهي هيئة دائمة مدة ولايتها خمس سنوات، وهو ما أشير إلى أنه إجراء يتعارض واستقلال هيئات إدارة الانتخابات^(١٤). وتُبين التعيينات في المستويات الدنيا من إدارة الانتخابات أيضاً تدخل السلطة التنفيذية. وتتولى الأحزاب السياسية والروابط العامة والتعاونيات العمالية ومجموعات المبادرات ترشيح أعضاء لجان الانتخابات في المناطق والمقاطعات والدوائر. بيد أن تشكيلة تلك اللجان هي موضع انتقاد بسبب غياب التعددية فيها، لأن أعضاءها من الإدارة التنفيذية المحلية ممثلون بإفراط مقارنة بالأعضاء المرشحين من هيئات المعارضة. وفي حين كان ٩٠ في المائة من الأعضاء المعيّنين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة من مرشحي الأحزاب الموالية للحكومة أو الروابط العامة المدعومة من الدولة، كان ١٠ في المائة منهم فقط مرشحين من هيئات المعارضة^(١٥).

٣٠ - وأفادت التقارير أيضاً عن قيود فرضت على الحق في الترشح للانتخابات. وقد أتاحت الأحكام القانونية المتعلقة بتسجيل المرشحين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦ تنفيذاً انتقائياً وقرارات تعسفية^(١٦). وكان للجان الانتخابات على صعيد المناطق، المسؤولة عن تسجيل المرشحين للانتخابات البرلمانية، سلطات تقديرية واسعة النطاق في هذه العملية، وهو ما أثار شواغل بشأن عدم الاتساق في تطبيق القانون وعدم المساواة في معاملة المرشحين^(١٧). وبناء على ذلك، اعتُبرت العوائق التي اعترضت الترشيح في تلك الانتخابات غير متناسبة وغير معقولة^(١٨).

٣١ - فيجب أن تكفل التشريعات سبل انتصاف فعالة بشأن حدوث أي انتهاكات مزعومة لحقوق الأحزاب أو مرشحيها. ويشمل ذلك الحق في الاستئناف أمام محكمة مختصة ذات صلاحية النظر في المسألة وممارسة ولايتها القضائية بشأنها، وإصدار قرار له آثار قانونية ملائمة، بما في ذلك احتمال الأمر بإعادة فرز الأصوات أو إلغاء النتائج النهائية للانتخابات أو فرض جزاءات. وفي بيلاروس، لا يمكن الطعن في القرارات الصادرة عن لجان الانتخابات، ومن الناحية العملية، لا تحكم المحكمة لصالح الجهة المقدمة للطعن إلا في حالات قليلة جداً. وخلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، رُفضت الشكاوى جميعها تقريباً وعددها ٢ ٠٠٠ شكوى^(١٩).

(١٣) ODIHR, *Republic of Belarus Parliamentary Elections*, pp. 7-8 (الحاشية ٢).

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

(١٩) ODIHR, *Republic of Belarus Presidential Elections*, p. 3 (الحاشية ٦).

رابعاً - الانتخابات المقبلة

٣٢ - ينص دستور بيلاروس على أن يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات، في حين يُنتخب أعضاء مجلس النواب، وهو الغرفة السفلى لبرلمان بيلاروس، لمدة أربع سنوات. وبعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، أدى شاغل المنصب اليميني لولايته الخامسة على التوالي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتولى أعضاء مجلس النواب الـ ١١٠ مهامهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بعد شهر من الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وبناءً على ذلك، كان متوقفاً إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في خريف عام ٢٠٢٠.

٣٣ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أعلن الرئيس أن الانتخابات البرلمانية ستعقد قبل الموعد المقرر، أي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩^(٢٠). وبرر رئيس اللجنة المركزية للانتخابات هذا القرار بالقول بأن إجراء عمليتين انتخابيتين في العام نفسه قد يزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد^(٢١). وهكذا سوف تقلص مدة البرلمانيين المنتهية ولايتهم بنسبة ٢٠ في المائة، أي بما يعادل ١٠ إلى ١١ شهراً. وانتقدت المعارضة والمدافعون عن حقوق الإنسان هذا الإجراء لأنه غير دستوري^(٢٢). وعلى الرغم من أن الدستور لا يحدد مدة معينة قبل نهاية الولاية لتنظيم انتخابات جديدة، فقد رأى هؤلاء أن القرار يتجاوز الإطار المنصوص عليه في الدستور: وهو أنه لا يجوز للرئيس حل البرلمان إلا بعد تصويتٍ بعدم الثقة ضد الحكومة أو بعد الرفض الثاني لتأييد تعيين رئيس الوزراء^(٢٣).

٣٤ - وأوصي في مناسبات عديدة بأن تعمل بيلاروس من أجل إصلاح قوانين الانتخابات لتتلاءم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي آخر تقرير للمكتب عن بعثة مراقبة الانتخابات، أشار إلى ضرورة إجراء الإصلاح القانوني في وقت مبكر بما فيه الكفاية قبل إجراء الانتخابات من خلال عملية تشريعية شفافة وشاملة تشارك فيها جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة^(٢٤). وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أنشأت اللجنة المركزية للانتخابات فريقاً عاملاً من الخبراء مشتركاً بين الوكالات للنظر في توصيات صدرت سابقاً عن المكتب بشأن تحسين العملية الانتخابية. وقدم الفريق العامل سبعة مقترحات بشأن بعض الجوانب التقنية، وتناولت اللجنة المركزية للانتخابات بعضاً منها في ما اتخذته من قرارات في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦. ولا علم للمقررة الخاصة بأي أنشطة أو اجتماعات نظمها الفريق العامل في الآونة الأخيرة. ووفقاً لما ورد من معلومات، لم توجه للمدافعين عن حقوق الإنسان، الذين شاركوا في اجتماعات الفريق العامل في عام ٢٠١٦، للمشاركة فيها مرة أخرى في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وعلاوة على ذلك، ناقشت اللجنة المركزية للانتخابات في الآونة الأخيرة تعديلات اقترح إدخالها على قانون الانتخابات،

(٢٠) www.belta.by/president/view/lukashenko-objjavil-o-provedenii-v-2019-godu-parlamentskih-vyborov-344656-2019

(٢١) <https://news.tut.by/economics/576785.html>

(٢٢) <https://euroradio.fm/en/lukashenka-hot-water-over-calling-2019-parliamentary-election> and <http://spring96.org/ru/news/92706>

(٢٣) www.house.gov.by/ru/porjadok-obrazovaniya-palaty-predstavitelej-ru/#label2

(٢٤) ODIHR, *Republic of Belarus Parliamentary Elections*, p. 5 (الحاشية ٢).

لكنها لم توافق عليها^(٢٥). وتأسف المقررة الخاصة لأن الإطار التشريعي الذي تعرضت بيلاروس للانتقاد بشأنه في الماضي لم يتغير في معظمه.

٣٥ - وقد صدر عدد من المقترحات والإعلانات بشأن إجراء تعديلات محتملة في ضوء الانتخابات المقبلة. وفي الوقت الحاضر، وبموجب قانون الانتخابات (المادة ٤)، لا يجوز للأفراد الذين هم في حالة الاحتجاز السابق للمحاكمة أن يدلوا بأصواتهم، وهذا يتعارض ومبدأ افتراض البراءة المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان (A/HRC/39/28، الفقرة ٤١). ووفقاً للمعايير الدولية، يجب أن يقوم كل قيد مفروض على الحق في التصويت على أسس يحددها القانون، وأن يكون موضوعاً ومعقولاً. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يُجرم الأشخاص المحتجزون وغير المدانين بعد من حق التصويت (CCPR/C/21/Rev.1/Add.7، الفقرة ١٤). وتم تشجيع بيلاروس على تصحيح هذا الوضع في عدة مناسبات، واتخذت اللجنة قراراً بمنح حق التصويت للمواطنين المعتقلين لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر^(٢٦). وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩، اقترحت رئيسة اللجنة المركزية للانتخابات، ليدزيا يارموشيانا، إلغاء الحكم الذي يجرم الأشخاص الذين في حالة الاحتجاز السابق للمحاكمة من التصويت^(٢٧). وترحب المقررة الخاصة بهذه المبادرة وتتطلع إلى إدخال تعديلات تكفل لهؤلاء الناخبين إمكانية الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المقبلة. ويتعلق تعديل محتمل آخر بعدد التوقيعات اللازمة لتسجيل المرشحين: اقترحت رئيسة اللجنة اعتماد المعيار الموصى^(٢٨) به وهو عتبة ١ في المائة^(٢٩). وسبق أن أثّرت مسألة الارتفاع المفرط في عتبة التوقيعات المطلوبة، لكنها لم تعالج حتى الآن.

٣٦ - وفي غياب التعديلات على قانون الانتخابات، ترد التحسينات المقترحة إدخالها في الإطار الانتخابي القانوني في قرارات اعتمدتها اللجنة المركزية للانتخابات ليست لها قوة القانون. ولذا، فإن المقررة الخاصة تشجع الحكومة على تشريع التغييرات المقترحة إدخالها على وجه السرعة.

٣٧ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدمت حنا كاناباكاجا، وهي عضوة معارضة في البرلمان، مشروع قانون لتعديل القانون الانتخابي بهدف توسيع نطاق حقوق مراقبي الانتخابات^(٣٠). وستسمح التعديلات للمراقبين بالتعرف على قوائم الناخبين، وتسجيل ملاحظاتهم باستخدام معدات الصوت والصورة والفيديو، ومشاهدة بطاقات الاقتراع أثناء فرز الأصوات. وكان أعضاء المعارضة قد قدموا تلك التعديلات

(٢٥) <https://naviny.by/article/20190529/1559127017-cik-priglasil-oppoziciyu-na-svoe-zasedanie-no-otklonil-ih-predlozheniya>.

(٢٦) ODIHR, *Republic of Belarus Parliamentary Elections*, p. 9 (الحاشية ٢).

(٢٧) <https://naviny.by/new/20190527/1558974296-cik-razrabotal-svoi-predlozheniya-po-izmeneniyu-konstitucii>.

(٢٨) Code of Good Practice in Electoral Matters (Guidelines on Elections, chap. I, sect. 1.3 (ii)).

(٢٩) <http://house.gov.by/ru/interview-ru/view/v-parlamente-obsudili-vozmozhnye-izmenenija-v-konstitutsiju-5646>.

(٣٠) انظر: <https://naviny.by/article/20190617/1560780314-v-parlament-vnesen-paket-popravok-v-izbiratelnyy-kodeks>.

إلى اللجنة المركزية للانتخابات في أيار/مايو، ولكنها رُفضت^(٣١). وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على قبول التعديلات، لأنها ستزيد في الشفافية والثقة في العملية.

٣٨ - وقد صادقت بيلاروس، منذ الانتخابات الأخيرة، على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتطلع المقررة الخاصة إلى رؤية كيف تترجم الأحكام الرئيسية إلى قانون وطني حتى يتسنى للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا مشاركة كاملة في الحياة السياسية والعامة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، تم تحسين مراكز الاقتراع وإجراءات التصويت المبكر من أجل تيسير قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الذين يعانون من قلة الحركة وضعف البصر، على الإدلاء بأصواتهم. ولا تزال المساواة في الحصول على المعلومات عن المرشحين محفوفة بالمشاكل، ولا سيما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، الذين لا تُكفل لهم الترجمة بلغة الإشارة في العمليات الانتخابية الرئيسية. ومن الناحية العملية، ما زال من الصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة ترشيح أنفسهم.

٣٩ - وفي بيلاروس، لا يجوز للأشخاص الذين سحبت محكمة أهليتهم القانونية المشاركة في انتخابات واستفتاءات^(٣٢). ومع ذلك، فإن الأحكام الدولية المتعلقة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة السياسية والعامة لا تنص على تقييدات أو استثناءات معقولة في هذا الحق. وتشير المقررة الخاصة إلى أن الاستبعاد من الحق في التصويت على أساس إعاقة نفسية - اجتماعية أو ذهنية متصورة أو فعلية يشكل تمييزاً^(٣٣). ولذلك، فهي تشجع الحكومة على استعراض سياستها بما يتفق والالتزامات الدولية لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية - الاجتماعية والعقلية بحقوقهم الكامل في الانتخاب.

٤٠ - وتتيح بيلاروس خيار التصويت من المنزل للأشخاص الذين تمنعهم مشاكل صحية أو أي أسباب أخرى وجيهة^(٣٤)، من الإدلاء بأصواتهم في مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات^(٣٥). وترحب المقررة الخاصة بهذا النظام ولكنها تشعر بالقلق لأنه ينطوي على مخاطر جسيمة وهي المساس بسرية التصويت، مع إخضاع الناخبين للتأثير أيضاً. فينبغي أن يُفسر الالتزام بضمان هذه السرية بأنه يحظر الربط بين هوية الناخبين واختيارهم الانتخابي قبل الاقتراع أو أثناءه أو بعده. والشاغل الأكبر المتعلق بسرية التصويت هو حماية الناخبين من شتى أشكال القسر أو الإغراء للكشف عن نواياهم الاقتراعية أو عمن استفاد من صوته^(٣٦) (CCPR/C/21/Rev.1/Add.7، الفقرة ٢٠).

٤١ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، واستجابةً للنقد الذي وُجّه إلى اللجنة المركزية للانتخابات على عدم إيلاء الاهتمام الكافي للناخبين ذوي الإعاقة، اتخذت اللجنة قراراً تضمن طلباً موجهاً إلى اتحاد الشباب الجمهوري البيلاروسي لتوفير متطوعين من أجل تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مراكز الاقتراع في الانتخابات الأخيرة ومساعدتهم أثناء التصويت. واعتبر هذا الإجراء إشكالياً، حيث كانت

(٣١) انظر: <https://naviny.by/article/20190529/1559127017-cik-priglasil-oppoziciyu-na-svoe-zasedanie-no-otklonil-ih-predlozheniya>.

(٣٢) قانون الانتخابات لجمهورية بيلاروس، المادة ٤. وهو متاح على الرابط التالي: <http://www.rec.gov.by/sites/default/files/pdf/kodeks.pdf>.

(٣٣) انظر 9.4 (CRPD/C/10/D/4/2011), *Bujdosó and others. v. Hungary*.

(٣٤) انظر: www.belta.by/society/view/vybory-2016-vremja-mesto-i-porjadok-golosovaniya-dosrochnoe-golosovanie-dosje-belta-208591-2016/.

(٣٥) قانون الانتخابات (المادة ٥٤).

تلك المنظمة تشارك أيضًا في جمع التوقيعات وتنظيم حملات لصالح الرئيس الحالي^(٣٦). لذا، فإن المقررة الخاصة تشجع الحكومة على بذل المزيد من الجهد لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الإدلاء بأصواتهم في مراكز الاقتراع.

خامسا - حالة الحريات الأساسية قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي ستجرى في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

٤٢ - قطعت بيلاروسيا على نفسها التزامات باحترام وحماية وتعزيز الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الشؤون العامة بتصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقدمت المقررة الخاصة، في تقريرها الأخير (A/HCR/41/52)، العديد من الأمثلة على المشكلات المتعلقة بدعم هذه الحقوق في بيلاروسيا. واستنادا إلى النتائج التي خلصت إليها، وفي ضوء الدورة الانتخابية المقبلة (حيث ستجرى الانتخابات البرلمانية في خريف عام ٢٠١٩ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠)، واستفتاء معلن لتعديل الدستور، تؤمن المقررة الخاصة بأن إجراء دراسة أدق للوضع الحالي فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات أمر بالغ الأهمية للتوصل إلى فهم أفضل للقيود المفروضة على أعمالها وكيف يؤثر ذلك على الحقوق الانتخابية بوجه خاص.

ألف - حرية الرأي والتعبير، وحرية وسائط الإعلام

٤٣ - تحتل حرية الرأي والتعبير صلب أي حملة سياسية، وتؤدي وسائط الإعلام دورًا رئيسيًا في كفالة قدرة المرشحين والأحزاب على تقديم برامجهم، مع ضمان إعلام الناخبين بالجوانب التقنية للعملية أيضًا. ومن الأمور الأساسية أن يكون الناخبون على اطلاع كافٍ بآراء المرشحين وبرامجهم من أجل تكوين رأي مستقل بمنأى عن الضغوط أو التخويف. ويتطلب ذلك مشهدًا إعلاميًا متنوعًا وديناميكيًا يسترشد بأخلاقيات مهنية قوية.

٤٤ - وفي أحدث مؤشر عالمي لحرية الصحافة، تحتل بيلاروسيا المرتبة ١٥٣ من بين ١٨٠ بلدًا^(٣٧). وفي العامين الماضيين، أصبح الإطار القانوني لوسائط الإعلام أكثر تقييدًا، حيث يتعرض الصحفيون والمدونون للاعتقال أو التغريم أو يمنعون بصورة منتظمة من القيام بعملهم.

٤٥ - والتلفزيون في بيلاروس هو المصدر الأساسي للمعلومات، وتحمين منافذ التلفزيون المملوكة للدولة (وكذلك الإذاعة والصحف) على المشهد الإعلامي^(٣٨). وتمثل شبكة الإنترنت مصدرًا بديلاً هامًا للمعلومات، وتشكل التعديلات الأخيرة على قانون وسائط الإعلام^(٣٩)، التي تستهدف الإنترنت بالتحديد، مصدر قلق خاص.

(٣٦) ODIHR, Republic of Belarus Presidential Elections, p. 9 (الحاشية ٦).

(٣٧) انظر: <https://rsf.org/en/ranking>.

(٣٨) East Center, Information Security in Belarus: Challenges and Ways to Improve, 2017. متاح على الرابط:

<http://east-center.org/information-security-belarus-challenges>

(٣٩) انظر: <http://pravo.by/document/?guid=12551&p0=H11800128>.

٤٦ - ووفقا للتعديلات التي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، يجب على وسائط الإعلام عبر الإنترنت التسجيل للحصول على تصريح بالعمل. وفي حال عدم قيامها بذلك، يمكن أن تتحمل غرامات إدارية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تُلقى على أصحاب الوسائط الإلكترونية المسجلة المسؤولية الجنائية عن المحتوى الذي ينشره آخرون في مواقعهم على شبكة الإنترنت، وقد يُطلب منهم تقديم معلومات إلى وزارة الإعلام في غضون خمسة أيام عمل بشأن الأفراد الذين يعلقون على المنشورات عبر الإنترنت^(٤٠). وهناك مزاعم بأنه لم تسجل سوى خمسة مواقع على الإنترنت في بداية عام ٢٠١٩، وهو ما يثير القلق بشأن العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة لمواقع الإنترنت المتبقية^(٤١).

٤٧ - ويبدو أن وسائط الإعلام، ولا سيما الإنترنت، تخضع لرقابة مشددة بوجه خاص في أوقات التغطية الدولية. وفي أثناء الأعمال التحضيرية لدورة الألعاب الأوروبية الثانية، التي عقدت في مينسك، في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٩، صدر مرسوم رئاسي يتضمن تدابير أمنية استثنائية^(٤٢). وبموجب أحد هذه التدابير أُذن لوكالات إنفاذ القانون حظر أي دعوات توجه على شبكة الإنترنت للقيام بأعمال شغب جماعية أو المشاركة في أحداث جماهيرية غير مصرح بها. وقد توخى أيضا فرض قيود مؤقتة على بعض مواقع الإنترنت. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يُبلغ عن حدوث آثار سلبية ناجمة عن هذه التدابير ولكن ذلك يبين كيف يمكن فرض قيود إضافية بسهولة على وسائط الإعلام.

٤٨ - وكما هو موثق في الماضي، لا يزال الصحفيون والمدونون يواجهون مشاكل عديدة في عملهم اليومي، بما في ذلك عقبات تحول دون أداء عملهم، وغرامات إدارية بل ومقاضاة جنائية. وفي عام ٢٠١٨، وثقت جمعية الصحفيين البيلاروسية ٢٦ عملية تفتيش أجرتها الشرطة لمنازل صحفيين ومدونين ومكاتب إعلامية^(٤٣). وعلاوة على ذلك، تبين لهم أنه تم تغريم صحفيين في عام ٢٠١٨ وحده، بموجب قانون الجرائم الإدارية (المادة ٢٢-٩) بسبب "إنتاج منتجات ووسائط إعلام جماهيرية وتوزيعها على نحو غير مشروع"، وكان ذلك بصورة أكثر تواترا منها في السنوات الأربع السابقة مجتمعة^(٤٤).

٤٩ - وكانت آخر قضية تخويف وضغط تم تطبيقها على وسائط إعلام مستقلة وأكثرها رمزية هي القضية المعروفة باسم قضية بيتا (BeITA) في آب/أغسطس ٢٠١٨، عندما بدأ تحقيق جنائي ضد عدة محررين وصحفيين من وسائط إعلام مستقلة بموجب القانون الجنائي (المادة ٣٤٩-٢) بسبب "الوصول غير المصرح به إلى معلومات حاسوبية مما أدى إلى وقوع ضرر كبير" بسبب تشاركهم المزعوم كلمات مرور من أجل الوصول إلى موقع وكالة الأنباء الحكومية بيتا الذي يخضع الدخول إليه لدفع رسوم اشتراك. وفي المجموع، اعتُقل ما لا يقل عن ١٨ صحفيا لاستجوابهم، وقضى ٨ منهم عدة أيام قيد الحجز^(٤٥). وبحلول

(٤٠) انظر: Belarusian Association of Journalists, "Mass media in Belarus", e-newsletter, vol. 2, No. 52 (January-June 2018). ومتاح على الرابط: <https://baj.by/en/analytics/mass-media-belarus-no-2-55-january-june-2018>.

(٤١) Human Rights Watch, "Belarus: Media under attack as European Games loom", 17 May 2019. Available at <https://www.hrw.org/news/2019/05/17/belarus-media-under-attack-european-games-loom>.

(٤٢) انظر: <http://president.gov.by/uploads/documents/2019/191uk.pdf>.

(٤٣) Human Rights Watch, *Belarus: Media under attack* (الhashية ٤١).

(٤٤) انظر: Belarusian Association of Journalists, "Mass media in Belarus 2018". وهو متاح على الرابط: https://baj.by/sites/default/files/analytics/files/2019/media_monitoring_2018_eng.pdf.

(٤٥) انظر: <https://baj.by/ru/content/delo-belta-sk-snova-otkazalsya-prekratit-ugolovnoe-presledovanie-glavreda-tutby>.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أسقطت التهم الجنائية، ولكن تم تغريم ١٤ صحفياً. وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، صدر أمر بحق مارينا زولاتافا، رئيسة تحرير موقع "توت.باي" Tut.by، والشخص الوحيد الذي ظل يواجه تهماً جنائية، بدفع حوالي ٣ ٦٢٠ دولاراً و ٢ ٨٤٠ دولاراً في شكل تكاليف قانونية لصالح وكالة بيتا بسبب "الإهمال الإداري" بعد إقرارها بأنها كانت على علم بأن موظفيها كانوا يتشاركون بيانات للدخول إلى موقع وكالة بيتا الذي يخضع الدخول إليه لدفع رسوم اشتراك^(٤٦). ومما يثير القلق بوجه خاص أن الدعوى بدأت قبل عام واحد من الدورة الانتخابية التالية، لأنه يبدو أنها شجعت على زيادة الرقابة الذاتية لدى الصحفيين.

٥٠ - وتؤدي الحملات الانتخابية بالضرورة إلى مزيد من المناقشات السياسية الساخنة. ورغم ذلك، فإن فترات ما قبل الانتخابات في بيلاروس هي في العادة فترات لفرض مزيد من القيود على الحريات الأساسية. ولا يزال تجريم التشهير مسألة تثير القلق. ولطالما دعت الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، وآخرها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR/C/BLR/CO/5)، إلى إلغاء تجريمها. ومع ذلك، يمكن مقاضاة الصحفيين والمدونين في بيلاروسيا بموجب القانون الجنائي بتهمة إهانة شخصية في السلطة (المادة ٣٦٩) أو الإساءة إلى جمهورية بيلاروسيا (المادة ١-٣٦٩).

٥١ - وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أجري بحث في مكتب تلفزيون بيلسات في مينسك، وهي قناة تلفزيونية تبث فضائياً وعبر الإنترنت ومقرها في بولندا، في إطار تحقيق جنائي عن عملية تشهير مرتبطة بنشر مقال في تموز/يوليه ٢٠١٨، اتهم فيها موظف عمومي بقضية فساد ظلماً، على الرغم من أن تلفزيون بيلسات قد نشر بسرعة وقوع خطأ^(٤٧). ومن القضايا الرمزية الأخرى المدون سياري بياتروشين، الذي حكم عليه في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بدفع غرامة قدرها ٨ ٦٩٠ دولاراً بتهمة إهانة الشرطة وتشويه سمعتها^(٤٨). وجاء الحكم رداً على مقطع فيديو نشره على موقع يوتيوب في آذار/مارس ٢٠١٨، وذكرت فيه حالة شخص ادعى أنه تعرض للضرب على يد مفتش شرطة في عام ٢٠١٦^(٤٩)، وتعليقات نقدية متعلقة بالشرطة نشرها لاحقاً على صفحته على وسائل التواصل الاجتماعي^(٥٠). وفيما يتعلق بذلك، قام ضباط إنفاذ القانون في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، بتفتيش شقة السيد بياتروشين، وصادروا

(٤٦) انظر: <https://baj.by/en/analytics/tutby-editor-maryna-zolatava-trial-witnesses-claim-coercion-part-investigation> and <https://baj.by/en/analytics/belta-case-facts-lists-related-links>.

(٤٧) انظر: <https://belsat.eu/news/abvyarzhennu-u-sprave-andreya-shveda>.

(٤٨) انظر: <https://belsat.eu/ru/in-focus/vyshel-iz-suda-i-poshel-delat-blog-sergeyu-petruhinu-prisudili-17680-rublej-shtrafa-za-oskorblenie-militsionerov/>.

(٤٩) انظر: <http://spring96.org/ru/news/92581> and [www.dw.com/ru/суд-в-бресте-општрафовал-блогера-за-клевету-и-оскорбление-милиционеров/a-48389231](http://spring96.org/ru/news/92581).

(٥٠) انظر: <https://belsat.eu/ru/news/blogera-sergeya-petruhina-hotyat-privlech-k-otvetstvennosti-po-ugolovnomu-delu/>.

حاسبه المحمول وحاسبا لوحيا وهاتفيا ذكيا^(٥١). وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، أجريت عملية تفتيش ثانية صودرت فيها معدات إضافية. وبعد ذلك بفترة وجيزة، اقتيد إلى مركز الشرطة^(٥٢).

٥٢ - ولا يزال الصحفيون والمدونون المستقلون العاملون لدى وسائط إعلام أجنبية يواجهون عقبات في أداء عملهم لأن عليهم أن يكونوا معتمدين، وكذلك وسائط الإعلام الأجنبية التي يعملون فيها. وقد واجه بعض المدونين مشكلات متكررة وتم تغريمهم مبالغ كبيرة بشكل متكرر. وفي عام ٢٠١٨، تم تغريم فولغا ساجيتش، وهي صحيفة مستقلة تعمل لصالح تلفزيون بيلسات، ١٤ مرة بدفع مبلغ إجمالي قدره ٦ ٤٠٠ دولار تقريبا، بموجب قانون الجرائم الإدارية (المادة ٢٢-٩) بسبب "إنتاج منتجات وسائط إعلام جماهيرية وتوزيعها على نحو غير مشروع"^(٥٣). وتمنعت أيضا مؤقتًا من مغادرة بيلاروسيا لحضور مناسبة نظمها اتحاد الصحفيين الدولي، بزعم تعذر التحقق من أنها دفعت الغرامة الأخيرة^(٥٤).

٥٣ - ويفضل بعض الصحفيين مغادرة البلد. فقد قرر أحدهم، وهو كاستوس تشوكوتشكي، مغادرة بيلاروس بعد تعرضه، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، إلى ضغوط وتهديدات متواصلة. وفي عام ٢٠١٨، فُرضت عليه غرامات بلغ مجموعها قرابة ٦ ١٠٠ دولار بسبب عمله^(٥٥). ووفقا لما ذكره السيد تشوكوتشكي، فقد بدأ يتلقى التهديدات بالبريد الإلكتروني وفي وسائط التواصل الاجتماعي بعد نشره مقالاً انتقد فيه عدم اتخاذ الدوائر الأمنية إجراءات فيما يتعلق بالهجرة غير النظامية^(٥٦). وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اعتدى عليه هو وصديق له أربعة رجال مجهولو الهوية وطرحوه أرضا، فقرر بعد هذا الاعتداء مغادرة البلد^(٥٧).

٥٤ - ثم إن اعتماد مشروع قانون بشأن تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الدعاية النازية والمتطرفة^(٥٨)، في القراءة الأولى التي جرت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو قانون يكمل التشريعات القائمة، يثير شواغل إزاء احتمال فرض مزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير وعلى حرية وسائط الإعلام. ويتضمن هذا التشريع تعريفات غير واضحة وإجراءات غير دقيقة فيما يتعلق بتحديد ما يُعتبر متطرفا^(٥٩). وتبين الأمثلة أن التشريع السابق يقيد بالفعل حرية التعبير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حكمت

(٥١) انظر: <https://naviny.by/new/20180512/1526131778-v-breste-u-blogera-sergeya-petruhina-miliciya-izyala-orgtehnika>.

(٥٢) انظر: <https://news.tut.by/society/606295.html>.

(٥٣) Belarusian Association of Journalists, "Fines to journalists for violating article 22.9 of the Administrative Code (Chart). وهو متاح على الرابط: <https://baj.by/en/analytics/fines-journalists-violating-article-229-administrative-code-chart-updated>.

(٥٤) انظر: <http://spring96.org/ru/news/90801>.

(٥٥) <https://belsat.eu/ru/news/konstantin-zhukovskij-posle-napadeniya-uehal-iz-belarusi>.

(٥٦) <https://belsat.eu/ru/in-focus/kgb-propuskaet-cherez-granitsu-terroristov>.

(٥٧) انظر <https://naviny.by/new/20190128/1548668243-gomelskiy-zhurnalst-frilanser-konstantin-zhukovskiy-v-meste-ssemey-pokinul> (in Russian) and <https://baj.by/be/content/kastus-zhukouski-paslya-napadu-zehau-z-belarusi> (in Belarusian).

(٥٨) <http://pravo.by/document/?guid=12551&p0=H21800336&p1=1>.

(٥٩) <http://mininform.gov.by/documents/respublikanskiy-spisok-ekstremistskikh-materialov>.

محكمة مدينة هروندا على الصحفي والموسيقي ألياس دزيانيتشوا بدفع غرامة قدرها ٣٠٠ دولار تقريبا لأنه أعاد نشر شريطي فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، في آذار/مارس ٢٠١٧، نقلهما من صفحة لجماعة فوضوية، وكانا قد أدرجا في عام ٢٠١٦ ضمن قائمة المواد المتطرفة^(٦٠). وأظهر شريطا الفيديو مشاركة أعضاء من تلك الجماعة في احتجاجات ضد المرسوم الذائع الصيت رقم ٣ الذي فرض ما يسمى بالضريبة على طفيلي المجتمع.

٥٥ - وتثير الوقائع المذكورة أعلاه شواغل جدية إزاء قدرة وسائل الإعلام على العمل دون تدخل. وهذا الأمر يثير إشكالية، نظرا للدور الهام الذي تقوم به هذه الوسائل في أي عملية انتخابية. وتود المقررة الخاصة أن تذكر بأن التفكير النقدي والمعارضة هما جانبان أساسيان من جوانب حرية الرأي والتعبير.

باء - حرية تكوين الجمعيات

٥٦ - في بيلاروس، يجب تسجيل جميع الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية رسميا^(٦١). وحتى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان تصريح شؤون جمعية ما غير مسجلة يعتبر جريمة جنائية (القانون الجنائي، المادة ١٩٣-١). ولا يزال ممكنا، مع ذلك، اعتبار من يفعل ذلك مسؤولا بموجب قانون الجرائم الإدارية (المادة ٢٣-٨٨). وترحب المقررة الخاصة بإنهاء تجريم هذا الفعل ولكنها تذكر بأن الحق في حرية تكوين الجمعيات يتسع نطاقه ليشمل بنفس القدر الجمعيات المسجلة وغير المسجلة (A/HRC/20/27، الفقرة ٥٦). وإذا كان التسجيل لازما فينبغي أن تتسم الإجراءات بالبساطة وأن تتم مباشرة وبسرعة. وينبغي ألا تترتب على عدم تسجيل منظمة أي مسؤولية (A/HRC/20/27، الفقرتان ٥٧ و ٦٠).

٥٧ - ووفقا لبيانات رسمية، يوجد في بيلاروس ١٥ حزبا سياسيا و ٢٨ نقابة عمال وما يقرب من ٣٠٠٠ جمعية عامة حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩^(٦٢). ويتبين من الممارسة أن تسجيل منظمات حقوق الإنسان أو الجماعات المستقلة أو الأحزاب السياسية يظل صعبا. وفي عام ٢٠١٨، سُجلت ٩٢ جمعية عامة جديدة، وهذا عدد أقل من المتوسط السنوي للعقد الماضي (١١٠ عملية تسجيل)^(٦٣).

٥٨ - وتكتسي التعددية السياسية أهمية بالغة لكفالة تحقيق ديمقراطية فعالة وتمكين المواطنين من إبداء آرائهم في الكيفية التي تدار بها شؤونهم. وفي بيلاروس، تتجلى صعوبة تسجيل الأحزاب السياسية في عدم تسجيل أي حزب جديد منذ عام ٢٠٠٠^(٦٤). وقد قدم الحزب الديمقراطي المسيحي البيلاروسي طلبا

(٦٠) انظر <https://naviny.by/new/20181102/1541149066-lider-gruppy-dzieciuki-aleksandr-denisov-oshtrafovan-za-rasprostranenie> (in Russian) and <http://mininform.gov.by/documents/respublikanskiy-spisok-ekstremistskikh-materialov/> (in Russian)

(٦١) القانون المتعلق بالجمعيات (المادة ١٣) والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة ٧).

(٦٢) انظر: <https://news.tut.by/society/606295.html>

(٦٣) Legal Transformation Center (Lawtrend) and Assembly of Pro-Democratic NGOs, "Freedom of association and legal conditions for non-commercial organizations in Belarus: review period 2018", p. 7

الرابط التالي: <http://belngo.info/wp-content/uploads/2019/03/SA-2018-Eng.pdf>

(٦٤) <http://rec.gov.by/ru/spisok-politicheskikh-partiy>

للتسجيل سبع مرات منذ عام ٢٠٠٩، ولكن دون جدوى^(٦٥). وشملت أسباب الرفض، على سبيل المثال، عدم تضمين الطلب أرقام الهاتف المنزلي لعدة شخصيات من مؤسسي الحزب^(٦٦). وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، رفع المعنيون شكوى لدى المحكمة العليا لكن دعواهم رُفِضت^(٦٧). وتذكر المقررة الخاصة بأن المعارضة السلمية مشروعة، وأن الأحزاب السياسية تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد، ولا سيما وقت الانتخابات (A/68/299، الفقرة ١٦). وأبلغت المقررة الخاصة بأن ممثلي الحكومة وأفراد من المعارضة والمجتمع المدني يعكفون على مناقشة إمكانية تعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية بحلول نهاية العام، ولا سيما من أجل تبسيط إجراءات التسجيل^(٦٨). وأعربت عن أسفها لأن الإصلاحات الموصى بها منذ فترة طويلة لن تُنفذ في الوقت المناسب ليستفاد منها في الانتخابات البرلمانية ولكنها تأمل في أن تنفذ التغييرات، على الأقل، عند إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة.

٥٩ - وتواجه المنظمات غير الحكومية مشاكل مماثلة، وكثيرا ما تُرفض الطلبات التي تقدمها للتسجيل لأسباب تقنية تافهة. ففي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، رفضت اللجنة التنفيذية لمدينة مينسك طلب التسجيل الثاني الذي تقدمت به الرابطة العامة المسماة "الكتيبة الخالدة" (Immortal Regiment)، وهي حركة أطلقت في البداية في روسيا في عام ٢٠١٤ لإحياء ذكرى الأقارب الذين ماتوا خلال الحرب العالمية الثانية^(٦٩). وكان أحد أسباب الرفض هو أن المؤسسين هم أعضاء في هذه المنظمة، في حين أن سريان العضوية لا يبدأ، بموجب القانون، إلا في وقت التسجيل^(٧٠). ورفض الطعن في هذا القرار. وغدت عمليات التسجيل أشد عسرا أيضًا بسبب الصعوبات التي تواجهها المنظمات عند تسجيل عنوانها القانوني في مبان سكنية خاصة.

٦٠ - وثبت أن إمكانيات التسجيل أصبحت عسيرة جدا على المنظمات التي تروج لأفكار لا تنسجم ورؤية السلطات. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أيدت محكمة بريست الإقليمية قرارا يقضي برفض تسجيل مجموعة من سكان منطقة بريست الراغبين في إجراء استفتاء محلي ضد تشييد مصنع للبطاريات^(٧١). وتخلّى الكثير من المنظمات، بعد القيام بمحاولات عديدة، عن مساعيها الرامية إلى التسجيل. وتذكر المقررة الخاصة بالاستنتاج الذي استخلصته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن وجود الجمعيات وعملها، بما فيها الجمعيات التي تروج بطريقة سلمية لأفكار لا تنظر إليها الحكومة أو غالبية السكان بالضرورة بعين الرضى، يشكلان حجر الزاوية لأي مجتمع^(٧٢).

(٦٥) <http://spring96.org/ru/news/89814>

(٦٦) <http://spring96.org/ru/news/89889>

(٦٧) <https://www.svaboda.org/a/29250682.html>

(٦٨) <https://naviny.by/article/20190611/1560240229-oppozitsiya-dobivaetsya-izmeneniy-v-zakon-o-partiyah-kotorye-malo-chno>

(٦٩) <https://news.tut.by/economics/624248.html>

(٧٠) <https://regnum.ru/news/society/2599885.html> و <https://naviny.by/article/20190327/1553694517-bessmertnomu-polku-v-belarusi-otkazyvayut-v-registracii>

(٧١) <https://belsat.eu/ru/news/protivniki-brestskogo-akkumulyatornogo-zavoda-obratyatsya-v-komitet-po-pravam-cheloveka-oon>

(٧٢) انظر: (CCPR/C/100/D/1383/2005) Vladimir Katsora, Leonid Sudalenko and Igor Nemkovich v. Belarus

٦١ - وهناك تضيق إضافي تشككه استحالة الحصول على تمويل أجنبي. ففي بيلاروس، لا يسمح للأحزاب السياسية والمنظمات بتلقي أي تمويل من دول أو منظمات أجنبية أو مواطنين أجنب. وحتى الهبة الممنوحة من غير مواطني بيلاروس يمكن أن ينظر إليها على أنها انتهاك للقانون، وتنتج عنها مسؤولية إدارية أو حتى جنائية، وهو ما يؤدي إلى حل الحزب السياسي أو المنظمة، وربما مصادرة ممتلكاته أو ممتلكاتها. وغالبًا ما ينظر النشطاء إلى الادعاءات المتعلقة بانتهاك هذا القانون والمقاضاة اللاحقة بتهمة التهرب من دفع الضرائب على أنها وسيلة للضغط عليهم بسبب أنشطتهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، بدأت السلطات بالتحقيق مع أليز ليبي، مدير وكالة بيلابان للأنباء (BelaPAN)، وهي وكالة مستقلة، استنادًا إلى هذه الأسباب^(٧٣). ولم تغلق القضية إلا عقب وفاته في آب/أغسطس ٢٠١٨. وفي مثال آخر، أُدين اثنان من قادة نقابات العمال المستقلة، وهما هينادز فيادنيش وإيهار كومليك، بتهمة التهرب من دفع الضرائب، وحُكم عليهما في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ بتقييد حريتهما المشروط لمدة أربع سنوات، ومنعهما من شغل مناصب إدارية لمدة خمس سنوات^(٧٤). واتهما بالتهرب من دفع الضرائب بسبب تلقيهما أموالًا في حساب مصرفي أجنبي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وجلبها إلى بيلاروس دون التصريح بها. ونتيجة لهذه القضية والضغط المستمر الذي تمارسه بيلاروس على أعضاء نقابات العمال المستقلة، صُنفت بأنها بلد "لا ضمانات للحقوق فيه" في تصنيف الاتحاد الدولي لنقابات العمال السنوي لعام ٢٠١٩^(٧٥). وتود المقررة الخاصة أن تؤكد أن قدرة الجمعيات على تأمين التمويل جزء لا يتجزأ من الحق في حرية تكوين الجمعيات، وأن القيود المفروضة على التمويل ينبغي إلغاؤها (A/68/299، الفقرة ٥٤)^(٧٦).

٦٢ - وأبلغت التقارير أيضًا عن حالات فرض العضوية قسراً في منظمات معروف أنها موالية للسلطات. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أظهرت تسجيلات نُشرت على الإنترنت كيف هدّدت إدارات المدارس التلاميذ ومارست عليهم ضغوطاً لتجبرهم على الانضمام إلى اتحاد الشباب الجمهوري البيلاروسي الموالي للحكومة^(٧٧).

جيم - حرية التجمع السلمي

٦٣ - الإطار القانوني، في بيلاروس، غير مؤات لعقد تجمع سلمي، وعلى الرغم من إدخال بعض التعديلات على القانون في الآونة الأخيرة، لا يزال العديد من الأحكام والممارسات التي تخالف المعايير

(٧٣) Belsat, "Belarus State Control Committee: BelaPAN director suspected of tax evasion", 14 June 2018 (available at <https://belsat.eu/en/news/belarus-state-control-committee-belapan-director-suspected-of-tax-evasion>) and Viasna, "Human rights defenders call to drop criminal charges against BelaPAN director", 18 July 2018 (available at <http://spring96.org/en/news/90352>).

(٧٤) Radio Free Europe, "Belarusian union leaders sentenced to four years of 'restricted freedom'". Available at www.rferl.org/a/belarusian-union-leaders-fyadynich-komlik-sentenced-four-years-of-restricted-freedom-/29451501.html

(٧٥) <https://naviny.by/new/20190619/1560952552-profsoyuzy-mira-vnesli-belarus-v-chernyy-spisok>

(٧٦) انظر (Korneenko et al. v. Belarus (CCPR/C/88/D/1274/2004)

(٧٧) انظر <https://www.svaboda.org/a/29604052.html> and <https://www.svaboda.org/a/29573437.html> (in Belarusian).

الدولية سارية. ولا تزال المسائل التي أُبلغ عنها في الماضي قائمة، ولم تتخذ أي إجراءات تستحق الذكر للتصدي للانتقادات أو لتنفيذ التوصيات التي قدمتها الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان.

٦٤ - وتعلق التغييرات الرئيسية الأخيرة بالتعديلات التي أُدخلت على القانون المتعلق بالمناسبات الجماهيرية الذي دخل حيز النفاذ في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتشمل هذه التغييرات إجراءات الإشعار بتنظيم التجمعات في مواقع توافق عليها السلطات مسبقاً وتحدد هذا الغرض بالذات^(٧٨). وحلت هذه الإجراءات محل نظام لطلبات الحصول على تصريح انتقده مراراً الناشطون في مجال حقوق الإنسان والمجتمع الدولي. ويمكن اعتبار هذا التغيير تحسناً طفيفاً لو لم تكن الأماكن المخصصة بعيدة عن وسط المدن كما ذُكر. فالغرض من تنظيم التجمعات أن تراها السلطات وعامة الناس ووسائل الإعلام وأن تبلغ مسامعهم. وإذا كانت المواضع المخصصة لهذا الغرض تقع خارج المناطق الاستراتيجية أو مناطق العبور المركزية، فإن التجمعات قد لا تصل إلى الجمهور المستهدف، وهو ما يدعو من ثم إلى الشك في الفائدة المرجوة منها.

٦٥ - ولا تزال التجمعات المنظمة في أماكن أخرى تتطلب تقديم طلبات الحصول على تصريح خاص قبل ١٥ يوماً. وكما أُفيد بذلك في السابق، من الصعب الحصول على تصريح، والطلبات تُرفض في كثير من الأحيان لأسباب مشكوك فيها، بل يزداد الرفض شدة عندما يُعتبر أن لهذه التجمعات صبغة سياسية. فعلى سبيل المثال، رفضت سلطات مدينة مينسك أربعة مواقع اقترحتها منظمو التجمع من أجل 'يوم الحرية'^(٧٩)، الذي نُظم في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩، قبل الإذن بإقامة هذه المناسبة^(٨٠). وفي حالة التجمعات السلمية التي تنظم كل يوم أحد منذ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ في بريست ضد تشييد مصنع للبطاريات، قُدم ١٨٩ طلباً لعقد تجمعات، و ١٦ طلباً لتنظيم مظاهرات و ١٢ طلباً لتنفيذ اعتصامات، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٩. ورفضت جميع هذه المطالب، باستثناء طلب واحد^(٨١). وكان أحد مسوغات الرفض التي قدمت أن المنتزه الذي حُصص للتظاهرة كان مقرراً أن تكافح فيه حشرة القُرادة^(٨٢).

٦٦ - وجدير بالذكر أن الاعتصامات التي يقوم بها شخص واحد تعتبر من المناسبات الجماهيرية، وبناء عليه، يجب أن تمثل لنفس الشروط القانونية^(٨٣). ولا يبيح الإطار القانوني الحالي أي تجمعات تلقائية أو تنظيم مظاهرتين في نفس المكان، كما في حالة المظاهرات المتضادة.

٦٧ - وتشير المقررة الخاصة إلى أن الحق في حرية التجمع يعني أنه لا يلزم الحصول على تصريح لعقد التجمعات. أما شرط الإشعار المسبق، على الرغم من أنه مقبول إذا عدّ ضرورياً في حالة التجمعات الكبيرة أو التجمعات التي يُحتمل حدوث أعمال تعطيل أثناءها (A/68/299، الفقرة ٢٤)، فينبغي تطبيقه

(٧٨) <http://pravo.by/document/?guid=12551&p0=H11800125&p1=1>.

(٧٩) يوم الحرية هو يوم عيد غير رسمي يحتفل فيه إحياء لذكرى تأسيس جمهورية بيلاروس الشعبية في عام ١٩١٨.

(٨٠) انظر: <https://www.dw.com/ru/оппозиция-беларуси-отмечает-день-воли/a-48043173>.

(٨١) انظر: <https://naviny.by/article/20190614/1560510029-do-okonchatelnoy-pobedy-protivniki-akкумуляторного-завода-prodolzhatsya>.

(٨٢) Belsat, "Brest authorities ban another rally against battery plant 'over tricks'", متاح على الموقع التالي: <https://belsat.eu/en/news/brest-authorities-ban-another-rally-against-battery-plant>.

(٨٣) القانون المتعلق بالمناسبات الجماهيرية (المادة ٢).

على أساس كل حالة على حدة لا كقاعدة عامة. ولذلك، ترى المقررة الخاصة أن الشروط المتعلقة بتقديم طلب للحصول على تصريح، والإشعار بشكل منتظم، وتعيين السلطات لمواقع محددة، تشكل قيوداً غير ضرورية وغير مبررة على الحق في التجمع السلمي.

٦٨ - وفيما يتعلق بالانتخابات، فإن الجدير بالملاحظة هو أن المناسبات الجماهيرية المقامة قبل الانتخابات بخمسة أيام أو أقل، فيما عدا المناسبات التي تنظمها السلطات، لا يُسمح بها سوى في تلك المناطق المحددة. ويتضح أن هذا الحكم يفرض المزيد من القيود على حرية التجمع في وقت ينبغي فيه، على العكس، أن تحظى فيه تلك الحرية بحماية خاصة. وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠١٦، أصدرت اللجنة المركزية للانتخابات توصية بإتاحة مزيد من الحرية عند تخصيص الأماكن العامة، وهي توصية اتبعتها سلطات محلية كثيرة^(٨٤). وترحب المقررة الخاصة بتلك المبادرة، لكنها ترى ضرورة اعتماد نهج أطول أجلاً وأكثر استدامة وأكثر مراعاة لحقوق الإنسان.

٦٩ - وبسبب الإطار القانوني التقييدي وتطبيقه، تُفرض غرامات بانتظام على منظمي المناسبات الجماهيرية والمشاركين فيها بموجب قانون الجرائم الإدارية (المادة ٢٣-٣٤) بسبب "انتهاك الأمر المتعلق بتنظيم أو إقامة المناسبات الجماهيرية". وفي وقت كتابة هذا التقرير، استُخدمت المادة ٢٣-٣٤ في عام ٢٠١٩ في ٨٧ حالة، ضد ٧٣ فرداً^(٨٥). ولا يجوز للأفراد الذين سبقت إدانتهم بانتهاك القانون المتعلق بالمناسبات الجماهيرية في السنة السابقة أن يطلّبوا إذناً بتنظيم مناسبة جماهيرية. ويسهل أن يندرج النشاط والمدافعون عن حقوق الإنسان في تلك الفئة.

٧٠ - ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء توثيق الأنماط السابقة: فالمشاركون في التجمعات كثيراً ما يُلقى القبض عليهم ويمكن احتجازهم لفترات تتراوح بين ساعات قليلة وعدة أيام. وكثيراً جداً ما يُحكم عليهم بدفع غرامات إدارية، وهي غرامات يمكن أن تكون كبيرة مقارنةً بتكلفة المعيشة في بيلاروس ويمدى جسامة الجرائم المزعومة. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٩، بلغ مجموع الغرامات المفروضة على المحتجين في برست منذ بدء الاحتجاجات هناك في شباط/فبراير ٢٠١٨ قرابة ٢٠٤٠٠ ١٢ دولار^(٨٦).

٧١ - وحدث مؤخراً في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ مثال على العراقيل التي يواجهها المحتجون، حينما اجتمع نشطاء للاحتجاج على تدمير صليبان خشبية وضعها أفراد عند نصب تذكاري في كورباتي، وهي غابة خارج مينسك يُعتقد أن آلاف الأشخاص أعدموا فيها في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين على يد المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية. وفي تلك المناسبة، أُلقي القبض على ١٥ فرداً واحتجزوا لعدة ساعات^(٨٧). وفي اليوم التالي، أُلقي القبض على سيدة في الثانية والسبعين من العمر، هي نينا باهينسكايا، بعد محاولتها منع الآلات من تدمير الصليبان^(٨٨). وقد عُزِّمت لاحقاً نحو ٦٢٠ دولاراً

(٨٤) ODIHR, *Republic of Belarus Parliamentary Elections* (الحاشية ٢).

(٨٥) انظر <https://spring96.org/persecution>.

(٨٦) <https://belsat.eu/ru/news/prosto-hochetsya-zhit-kak-brestchane-dnem-i-nochyu-protestuyut-protiv-akkumulyatornogo-zavoda/>

(٨٧) Viasna, "Human rights situation in Belarus: April 2019." متاح على الرابط التالي:

<http://spring96.org/en/news/92854>

(٨٨) <http://spring96.org/ru/news/92578>

لارتكابها "أعمال شغب طفيفة" و "عصيان الطلبات المشروعة لمسؤول" (٨٩). وردا على التوقيفات وإزالة أكثر من ٧٠ صليباً، دعا السياسي المعارض ميكالاي ستاتكيفيتش ونشطاء آخرون إلى إقامة صلوات في كاتدرائية الروح القدس بمينسك في ٧ نيسان/أبريل (٩٠). واحتُجز السيد ستاتكيفيتش قبل المناسبة وحُكم عليه في ٩ نيسان/أبريل بموجب قانون الجرائم الإدارية (المادة ٢٣-٣٤) بالحبس لمدة ١٥ يوماً "لدعوته إلى تجمع جماهيري غير مرخص". وبالمثل، حُكم على الناشط ماكسيم فينيارسكي بالحبس لمدة ١٣ يوماً (٩١).

٧٢ - ورغم أن مناسبات يوم الحرية التي نظمت في عام ٢٠١٩ شهدت من التوقيفات عدداً أقل مما شهدته في السنوات السابقة، فقد أُلقي القبض على ١٥ شخصاً على الأقل في مينسك، منهم نشطاء سياسيون ومواطنون يعربون عن آراء معارضة (٩٢). وفي ٢٤ آذار/مارس، على سبيل المثال، أُلقي القبض على فيتال ريمسوسكي، الرئيس المشارك للجنة التنظيمية لحزب الديمقراطية المسيحي البيلاروسي، أثناء مناسبة غير مرخصة لأسباب غير معلومة على يد ضباط شرطة مجهولي الهوية يرتدون ملابس مدنية، واقتيد عدة مرات حول الميدان، ثم جيء به مرة أخرى إلى الساحة (٩٣). وخلال نفس المناسبة، احتُجز ناشط معارض، هو زميسير داشكيفيتش، على يد رجال يرتدون ملابس مدنية مباشرة بعد إلقاءه كلمة (٩٤). وقد احتُجز حتى ٢٦ آذار/مارس، حينما مثل أمام محكمة وعُزِم زهاء ٥٥٠ دولاراً بموجب قانون الجرائم الإدارية (المادة ٢٣-٣٤) لتحريضه الناس للذهاب إلى كورباتي (٩٥). وفي ٢٥ آذار/مارس، احتُجزت ناشطة أخرى، هي أليونا تالستايا، لمدة ثلاثة أيام، وحُرمت من الاستعانة بمحام، وحُكم عليها بدفع غرامة بعد أن قيدت نفسها إلى عمود حامل ملصقا مكتوباً عليه: يوم الحرية في الأسر. الحرية للشعب! (٩٦).

٧٣ - وأحياناً ما يُضغَط على الأفراد لعدم المشاركة في التجمعات السلمية. وعلى سبيل المثال، يفاد أن بعضاً من أنشط المحتجين ضد بناء مصنع البطاريات في برست قد "دُعوا إلى محادثات" وفصلوا من أعمالهم (٩٧). وتشير المعلومات المتاحة إلى أن السلطات الجامعية حاولت بانتظام منع الطلاب من المشاركة

(٨٩) <https://naviny.by/new/20190408/1554737420-ninu-baginskuyu-oshtrafovali-na-50-bazovyh-velichin>

(٩٠) Belsat, "Kurapaty protest aftershocks Another activist punished by detention, 9 April 2019 متاح على الرابط التالي: <https://belsat.eu/en/news/kurapaty-protest-aftershocks-activist-punished-by-administrative-detention>

(٩١) <http://spring96.org/be/news/92587>

(٩٢) Viasna, "Freedom Day celebrations marred by excessive police interference" (متاح على الرابط التالي: <http://spring96.org/en/news/92438> و www.dw.com/ru/в-центре-минска-прошли-массовые-задержания/a-48057218

(٩٣) <https://news.tut.by/economics/632475.html>

(٩٤) <https://www.dw.com/ru/в-минске-задержан-бывший-лидер-оппозиционного-молодого-фронта/a-48046465>

(٩٥) <http://spring96.org/ru/news/92441>

(٩٦) <https://naviny.by/new/20190328/1553784725-aktivistku-skovavshuyu-sebya-cepyu-na-den-voli-shtrafovali-na-1020-ruble>

(٩٧) <https://belsat.eu/ru/news/prosto-hochetsya-zhit-kak-brestchane-dnem-i-nochyu-protestuyut-protiv-akkumulyatornogo-zavoda/>

في الحشود بتحذيرهم من العواقب أو تهديدهم بالفصل. ويُزعم أن فصولاً دراسية إلزامية قد أُدخلت بجامعة بيلاروس الحكومية في الجداول الزمنية للطلاب في يوم الحرية لمنعهم من المشاركة في المناسبات المنظمة في ذلك اليوم^(٩٨). وقد أنكر المسؤول الصحفي بالجامعة هذا الزعم^(٩٩). وفي جامعة بيلاروس التكنولوجية الحكومية، طُلب من الطلاب تقديم طلب رسمي إلى العميد بإعفائهم من الدروس للعودة إلى منازلهم في وقت أبكر. ويُزعم أن أولئك الذين بقوا في مينسك طُلبوا بالتوقيع على ورقة تفيد أنهم لن يشاركوا في أي أعمال سياسية في ذلك اليوم، وأن مراقبين قاموا بمراقبة تحركات الطلاب خارج مهاجعهم^(١٠٠). ومن ناحية أخرى، أحياناً ما يُجبر الطلاب على المشاركة في بعض الاحتفالات، مثل الذكرى المئوية لإنشاء رابطة الشبيبة الشيوعية اللينينية لعموم الاتحاد (كومسومول)^(١٠١).

٧٤ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وافق مجلس الوزراء على المرسوم رقم ٤٩ المتعلق بالدفع مقابل خدمات النظام العام المقدمة من قبل سلطات الشؤون الداخلية والمصروفات المرتبطة بالرعاية الطبية وبأعمال التنظيف بعد مناسبة عامة^(١٠٢). وقد كان متوقعاً بالفعل أن يدفع المنظّمون مقابل تلك الخدمات في إطار القواعد التنظيمية السابقة. غير أن المرسوم الجديد يحدّد إجراءات ورسومها واضحة لها أثر رادع على منظمي الحشود المحتملين لأنها قد تكون أعلى من قدرتهم على الدفع. وفي إطار القواعد التنظيمية، يجب على المنظمين إبرام اتفاقات مع المسؤولين الحكوميين قبل يومين على الأقل من المناسبة المقررة. ويمكن أن تكون التكاليف المتكبدة في إطار المرسوم كبيرة. وعلى سبيل المثال، فإن منظمي حشد "طريق تشيرنوبيل" الذي يجري تنظيمه سنوياً في ٢٦ نيسان/أبريل لإحياء لذكرى حادثة تشيرنوبيل النووية، تلقوا فاتورة أولية قدرها نحو ١ ٨٥٠ دولاراً، وهي الفاتورة التي تضاعفت تقريباً إلى قرابة ٣ ٠٨٥ دولاراً حينما تجاوز عدد الحاضرين العدد المتوقع البالغ ١ ٠٠٠ شخص^(١٠٣). وأرسلت اللجنة المنظمة، التي اعتبرت هذا المبلغ غير مقبول، رفضاً كتابياً إلى لجنة مدينة مينسك^(١٠٤).

٧٥ - وقد بدأ نشطاء حقوق الإنسان والمحتجون يعارضون هذه الممارسة برفضهم الدفع والطعن في القرارات أمام المحاكم. وعلى سبيل المثال، رفعت الشرطة دعوى قضائية ضد منظمي الحشد الذي تجتمع بمناسبة يوم الحرية لعدم دفعهم نحو ٣ ١٢٧ دولاراً مقابل خدمات الشرطة وأفراد الأطقم الطبية المتداومين أثناء الحشد وغرامة قدرها حوالي ٤٣٥ دولاراً لعدم قيامهم بالدفع في الموعد المقرر^(١٠٥). وفي الوقت

(٩٨) www.dw.com/ru/как-студентам-в-беларуси-запрещают-отмечать-день-воли/a-48028785

(٩٩) www.dw.com/ru/оппозиция-беларуси-отмечает-день-воли/a-48043173

(١٠٠) www.dw.com/ru/как-студентам-в-беларуси-запрещают-отмечать-день-воли/a-48028785

(١٠١) www.svaboda.org/a/29562998.html

(١٠٢) <http://pravo.by/novosti/novosti-pravo-by/2019/january/32304/>

(١٠٣) <https://news.tut.by/economics/635742.html>

(١٠٤) Belsat, "Unsctioned Chernobyl Path rally held in Minsk", 29 April 2019. متاح على الرابط التالي:

<https://belsat.eu/en/news/unsctioned-chernobyl-path-rally-held-in-minsk/>

(١٠٥) <https://naviny.by/article/20190617/1560766336-miliciya-trebuets-cheret-s-organizatorov-dnya-voli-boleev-7-tys-rublej>

نفسه، رفع منظمو الحشد دعوى قضائية مطالبين بإنهاء عقدهم مع الشرطة^(١٠٦). ولم يكن حكما المحكمة في هاتين القضيتين قد صدرا في وقت كتابة هذا التقرير.

٧٦ - وتؤيد المقررة الخاصة الرأي الذي سبق أن أعرب عنه المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات إذ رأى أن منظمي تلك المناسبات غير ملزمين بدفع مقابل لتلك الخدمات (A/HRC/23/39، الفقرة ٥٧). وترى المقررة الخاصة أن ضمان حرية التجمع التزم إيجابيا على الدولة وأن مطالبة المنظمين بدفع مقابل لتلك الخدمات يحد بشكل غير مبرر من قدرة بعض الأفراد على التمتع بحقوقهم المشروع في حرية التجمع.

٧٧ - ويُشكّل الحق في حرية التجمع السلمي وسيلة بالغة الأهمية متاحة للأفراد للتعبير عن آرائهم والمشاركة في الشؤون العامة (A/68/299، الفقرة ٦). وتزداد أهمية ذلك في وقت الانتخابات. وتبين الأمثلة أن الأجواء في بيلاروس لا تزال تقييدية فيما يتعلق بالتجمعات السلمية، وهو ما يعوق دعامة أساسية من دعائم المجتمع الديمقراطي. ولذا ترى المقررة الخاصة أن شروط ضمان إجراء مناقشة سياسية واجتماعية حيوية قبل الانتخابات لم تستوف بعد.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٨ - تخلص المقررة الخاصة إلى أن التغييرات المعلنة بشأن الدورة الانتخابية المقبلة لا تولّد سوى وهم الامتثال للمعايير الدولية. ولا يزال التقدم الحقيقي المحرز بشأن إصلاح القانون الانتخابي ضئيلا. ولا تزال الأحكام التي تكفل الوصول على قدم المساواة إلى وسائط الإعلام، والشفافية في تسجيل الناخبين ونسب الإدلاء بالصوت وإحصاء الأصوات، والضمانات الكافية لسرية التصويت غائبة. ولذا لا يزال تنفيذ الحق في التصويت وفي الانتخاب غير متسق مع المعايير الدولية.

٧٩ - وتشير النتائج إلى أن الأجواء السائدة لا تزال معادية للأصوات المعارضة، وهو ما يقيد بشكل غير مبرر التمتع بالحقوق المدنية والسياسية لأصحاب الآراء المخالفة. ولا تزال حريات الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات تخضع لقيود غير معقولة وغير متناسبة. ولذا يساور المقررة الخاصة القلق بشأن الآثار الضارة لتلك القيود المفروضة على قدرة الناخبين على الاختيار المستنير بحرية في الانتخابات المقبلة. ومن شأن هذا التدهور، مصحوبا بمزيد من التدهور المحتمل في حالة الحريات الأساسية قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، وفي ضوء الدور الذي لا غنى عنه لتلك الحريات في إجراء انتخابات نزيهة وحرّة وعادلة، أن يسفر عن آثار سلبية مباشرة على الحق في المشاركة في الشؤون العامة والحق في التصويت.

٨٠ - وفي ضوء النتائج الواردة أعلاه، وأخذا في الاعتبار توصيات المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الإنسان في بيلاروس (A/71/394)، تقدم المقررة الخاصة التوصيات التالية.

٨١ - توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة بيلاروس بما يلي:

(أ) تهيئة وإدامة أجواء آمنة ومؤاتية لممارسة الحق في المشاركة في الشؤون العامة؛

(١٠٦) <https://ex-press.by/rubrics/obshchestvo/2019/06/11/oni-ne-mogut-garantirovat-bezopasnost-organizatory->

dnya-voli-podali-v-sud-na-minskuyu-miliciyu

- (ب) كفالة الاحترام الكامل للحريات الأساسية قبل الدورة الانتخابية وأثناءها وبعدها؛
- (ج) الامتناع عن احتجاز ومحاكمة الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والاحتجين السلميين؛
- (د) ضمان تهيئة أجواء مواتية لعمل الصحفيين والمدونين، لا سيما بنزع الصفة الجنائية عن التشهير واستعراض قانون وسائط الإعلام وقانون مكافحة التطرف؛
- (هـ) تبسيط إجراءات تسجيل الأحزاب والمنظمات السياسية وإلغاء المسؤولية الإدارية للأحزاب والمنظمات السياسية غير المسجلة؛
- (و) استعراض التشريع المتعلق بالمناسبات الجماهيرية لإلغاء اشتراطات الحصول على الإذن والإبلاغ المنتظم ودفع الرسوم لتنظيم التجمعات؛
- (ز) إعادة النظر في القيود على حق التصويت للمواطنين الذين يقضون عقوبات بالسجن والمواطنين الخاضعين للاحتجاز التحفظي لجعلها موضوعية ومعقولة؛
- (ح) تكثيف الجهود الرامية إلى مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في الشؤون العامة والإدلاء بأصواتهم بحرية في يوم الانتخابات؛
- (ط) السماح للمراقبين المحليين والدوليين بالوصول غير المقيد إلى العملية الانتخابية في جميع مراحلها، بما في ذلك إحصاء الأصوات وفرز النتائج؛
- (ي) توجيه دعوة إلى المقررة الخاصة لزيارة البلد، بروح المشاركة والتعاون البناء.
- ٨٢ - وتوصي المقررة الخاصة بأن يقوم المجتمع الدولي بما يلي:
- (أ) استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية المتاحة لتذكير بيلاروس بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، تحديدا فيما يتعلق بالحقوق في المشاركة في الشؤون العامة والحريات الأساسية؛
- (ب) تقديم الدعم وإسداء المشورة إلى بيلاروس في تنفيذ إصلاح النظام الانتخابي، تمشيا مع توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- (ج) دعوة السلطات إلى منع ووقف وإدانة جميع أشكال العنف أو القيود غير المبررة على الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين والنشطاء والأشخاص الذين يمثلون آراء بديلة.